البرنامج الوطني للمرأة

البرنامج الوطني للمرأة

بدعم من

المعهد
الديمقراطي
الوطني
للشؤون الدولية

البرنامج الوطني للمرأة

رؤية موحدة نحو مسار جديد

الفهرس

شكر وتقدير ٦

المقدمة ٧

ملخص توصيات البرنامج ١١

توصيات ومقترحات البرنامج ١٧

الرعاية الصحية – التوصيات المفصلة ١٨

التعليم – التوصيات المفصلة ٢١

التمكين الإقتصادي – التوصيات المفصلة ٢٥

المشاركة السياسية – التوصيات المفصلة ٢٩

ردود أفعال أصحاب الشأن ٣٥

ملاحظات ختامية ٣٩

شكر وتقدير

قامت مجموعة من النساء المثابرات والممثلات لأطياف مختلفة من النسيج الإقليمي والسياسي والإثني في العراق بكتابة البرنامج الوطني للمرأة. ولقد صرفن الكثير من وقتهن على حساب عملهن وعوائلهن لحضور مؤتمر دام ثلاثة أيام، وكذلك حضور إجتماعين مجهدين لمجاميع العمل، وأسفرت جميعها بالخروج بتوصيات سياسية تحتويها هذه الوثيقة.

لذا يود العاملون على تيسير هذه العملية بتوجيه الشكر والتقدير للنساء المشاركات لعملهن المجهد، ولإلتزامهن بهذا المشروع. كما ويود العاملون أن يتقدموا بالشكر الجزيل لرجال العراق المشاركين بهذا العمل، والداعمين للنهوض بأولويات المرأة العراقية.

ولقد كان الوصول إلى التصويت بالإجماع على قضايا النساء ذات الأولوية في العراق أحد أهداف مبادرة البرنامج الوطني للمرأة. وتُبينُ هذه الوثيقة أن الأمر لايكمن في خلق رؤية موحدةٍ لمسارٍ جديد في العراق فحسب، بل أن كلاً من المجتمع المدني والأحزاب السياسية والحكومة قادرُ في الوصول معاً للإستجابة لدعم تنفيذ خطة عمل.

كانون الثاني ٢٠١٠

مقدمة

بالرغم من أن المرأة العراقية تزيد من مشاركتها وبشكل تدريجي وبطيء في الحكومة وفي الأحزاب السياسية وفي نشاطات المجتمع المدني، إلا أنها لازالت لاتحضى بالمشاركة الكاملة في عمليات صنع القرار مع هذه المؤسسات. وبالرغم من تشكيل المرأة نسبة الـ ٥٤ ٪ من الكثافة السكانية في العراق، إلا أن هذه النسبة لاتعكس الواقع السياسي العراقي الحالي. تزامناً مع الإنتخابات الوطنية القادمة، سيوفر البرنامج الوطني للمرأة فرصةً لعكس هذا التوجه من خلال تشجيع الجدل السياسي الذي يخص مجموعة مشتركة من الأولويات السياسية.

وسيعمل البرنامج الوطني للمرأة في مرحلة مابعد الإنتخابات كأداةٍ للبرلمانيين المنتخبين الجدد لأجل الإستجابة للقضايا ذات الأولوية. كما وسيعد هذا البرنامج مرجعاً للساسة وممثلي المجتمع المدني للإنخراط وبشكل مستمر في المناظرات السياسية، لإلزام الحكومة والأحزاب السياسية بتنفيذ الوعود التي قطعوها على أنفسهم.

إن النساء الناشطات سياسياً كن يتناقشن ولسنوات طوال للوصول إلى إجماع حول القضايا ذات الأولوية، وفي أكتوبر / تشرين الأول من عام ٢٠٠٩ بدأن بعملية إنشاء البرنامج الوطني للمرأة. فلقد إجتمع أكثر من ٢٠٠ إمرأة ورجل عراقي يمثلون قطاعات متنوعة في مدينة أربيل لعقد مؤتمر. ولقد وفر هذا الحدث فرصة نادرة للتعاون المباشر مع أعضاء الأحزاب السياسية وناشطي منظمات المجتمع المدني

والمسؤولين الحكوميين. ولقد هدف المؤتمر إلى تمكين المشاركين من تقييم إحتياجات المرأة على الصعيدين المحلي والوطني، وتحليل البيئة العامة للتغيير والعمل السياسي في مختلف المحافظات، وتحديد القضايا ذات الأولوية الملحة للمناظرات السياسية في الإنتخابات الوطنية القادمة.

كانت إفتتاحية المؤتمر منقسمة إلى جزئين: الحلقات النقاشية والنقاشات المفتوحة، ثم تبعتها إجتماعات مجاميع العمل التي ركزت كل منها على قطاع عمل واحد دون غيره. في اليوم الأول إستمع جمهور المشاركين إلى طروحات ووجهات نظر عراقية ودولية متعلقة بمجالات الرعاية الصحية والتعليم وتمكين الإقتصاد والمشاركة السياسية للمرأة، في حين شهد اليوم الثاني مناقشات حول كيفية إستخدام المرأة لوثيقة البرنامج الوطني، للتأثير على صناعة القرار السياسي. على أثر ذلك، إنقسم جمهور المشاركين إلى مجاميع عمل، لتبدأ بذلك عملية تحديد أولويات المرأة العراقية.

وتبع المؤتمر تأسيس رسمي لمجاميع عمل أساسية لكل من المجالات السياسية التي تحضى بالأولوية عند المرأة العراقية، وهذه المجالات هي: الرعاية الصحية والتعليم والتمكين الإقتصادي والمشاركة السياسية. ولقد عقدت مجاميع العمل هذه إجتماعاتها في شهري تشرين الثاني وكانون الأول لصياغة مسودة برامج السياسات العامة، والتي تعكس الرؤية الموحدة التي تمخضت عن المؤتمر. ولقد أنتج المشاركون وبالإجماع البرنامج الوطني للمرأة، كما أسفر عن وثيقة مقتضبة ومقنعة تحدد القضايا ذات الأولوية للمرأة العراقية، وخرجت بتوصيات مهمة لسياسات عامة للحكومة ولعمل الأحزاب السياسية.

إن البرنامج الوطني للمرأة يمثل رؤية مشتركة للمجتمع العراقي الذي تسعى المرأة العراقية العيش فيه، ويبحثن عن وطن يتمتع فيه الأطفال وكبار السن بجودة الرعاية الصحية، حيث تتوفر مياه الشرب النظيفة للجميع. وطن تتساوى فيه المرأة في صنع القرار، لتشكل مستقبل العراق. كما ويوفرالبرنامج الوطني للمرأة توصيات عملية للحكومة والمجتمع المدني والأحزاب السياسية، لبناء أساس مجتمع إنتاجي مستقر يراعي الجميع، وفق تصور المرأة العراقية.

البرنامج الوطني للمرأة

ملخص توصيات البرنامج

الرعاية الصحية

١. نساء العراق يناشدن الجهات الحكومية المعنية بتحسين خدمات الرعاية الصحية للنساء والأطفال وكبار السن وذوي الإحتياجات الخاصة.

٢. نساء العراق يناشدن الجهات الحكومية المعنية بتحسين معايير التعليم والتوظيف للكوادر الطبية المحترفة.

٣. نساء العراق يناشدن الجهات الحكومية المعنية ضمان الحصول على برنامج وطني للصحة الوقائية بإشراف لجنة نزاهة طبية يتم تعيينها.

٤. نساء العراق يناشدن الجهات الحكومية المعنية دعم برنامج وطني ممّول بشكل ملائم لأمراض سرطان الثدي و عنق الرحم.

"البرنامج الوطني هو الخطوة الاولى في سلمٍ طويل نحو التغيير في المجتمع."

إحدى المشاركات

"من المهم أن نرى نساء من كل الاقاليم والاعراق في العراق يجتمعون معا للتوصل الى توافق بالآراء، كما يعتبر البرنامج الوطني فرصة فريدة لنا."

سندس الخياط، مسؤولة مكتب المراة في تيار الاصلاح الوطني

التعليم

١. نساء العراق يناشدن الجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل تحسين البنية التحتية للتعليم.

٢. نساء العراق يناشدن الجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل تحسين ومكافئة مهنة التعليم.

٣. نساء العراق يناشدن الجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل تحسين برامج التعليم.

٤. نساء العراق يناشدن الحكومة من أجل تحسين النظام التعليمي، وذلك بتطبيق التغييرات التالية في التشريع والميزانيات.

"انا اعتبر البرنامج الوطني للمراة واحد من اهم البرامج في العراق، يتناول قضايا حساسة ومهمة لا تشغل المراة فقط ولكن المجتمع ككل."

فريال الكعبي، رابطة المراة العراقية

"ان من المهم ان عملية انشاء البرنامج الوطني للمراة قد جمعت النساء من الشمال الى جنوب العراق، وكنساء من مختلف المحافظات يتشاركن بالمشاكل وايجاد الحلول المتبادلة."

إحدى المشاركات

التمكين الاقتصادي

١. نساء العراق يناشدن الحكومة العراقية والجهات المعنية بزيادة الإستثمار وضمان إدراج النساء في تنمية الإقتصاد العراقي.

٢. نساء العراق يناشدن الحكومة العراقية والجهات المعنية بتطبيق المادة ٢٩ من الدستور، وتحسين المستوى المعاشي لجميع العراقيين.

٣. نساء العراق يناشدن الحكومة العراقية والجهات المعنية بتحسين مستويات الدعم الإجتماعي للنساء العاطلات والأطفال وكبار السن.

٤. نساء العراق يناشدن الحكومة العراقية والجهات المعنية بتعديل وتفعيل قانون العمل لحماية النساء العاملات في القطاعين العام والخاص، وكذلك أطفالهن.

" لقد فتح البرنامج الوطني الابواب للنساء للدفاع عن حقوقهن، ولاثبات انفسهن على كل المستويات، لتجاوز العقبات والوصول الى صناع القرار ولتحقيق اهدافهن."

إحدى المشاركات

" ان البرنامج الوطني سوف يشجع المراة على المشاركة بكل مظاهر الحياة."

إحدى المشاركات

المشاركة السياسية

١. نساء العراق يناشدن الأحزاب السياسية بتحقيق المساواة للنساء.

٢. نساء العراق يناشدن منظمات المجتمع المدني بتعزيز حقوق المرأة، لمشاركة سياسية أكبر.

٣. نساء العراق يناشدن مجلس النواب بزيادة مشاركة المرأة.

٤. نساء العراق يناشدن الجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل أن يكون للمرأة دور أكبر في الحكومة.

"ان هذا المؤتمر مهم بشكل خاص نظرا لان برلمانيون وممثلون عن الحكومة حضروا معنا لمناقشة قضايا تتعلق بالمراة."

إحدى المشاركات

"ان البرنامج الوطني للمراة سوف يسمح لصوت المراة ان يصل الى اعلى المستويات."

إحدى المشاركات

البرنامج الوطني للمرأة

توصيات ومقترحات البرنامج

الرعاية الصحية

للشعب العراقي الحق في الحصول على الرعاية الصحية ذات النوعية الجيدة، فالبيئة النظيفة والكوادر الطبية المدربة جيداً، إلى جانب برامج الوقاية الصحية ذات الجودة العالية، والإستثمار في مجال البنى التحتية للرعاية الصحية، تكفل مجتمعاً صحياً في المستقبل.

"صحتكن مستقبلكن، فأنتن موردٌ لامتناهي للعراق."

د.: ندى محمد إبراهيم، عضو مجلس النواب العراقي
(الجبهة العراقية للحوار الوطني)

نساء العراق يناشدن الجهات الحكومية المعنية بتحسين خدمات الرعاية الصحية للنساء والأطفال وكبار السن وذوي الإحتياجات الخاصة من خلال:

١. تحسين البنى التحتية للرعاية الصحية ونوعيتها، وضمان الحصول على الخدمات الصحية من خلال تشريع نافذ وإلزامي.

٢. إستحداث برنامج لتنسيق تبادل المعلومات بين المراكز الصحية لضمان توفير أفضل طريقة لوصول المواطنين للمراكز الصحية ذات النوعية الجيدة وفي كل المحافظات.

٣. ضمان تحسين الرقابة النوعية على الأغذية والأدوية والأجهزة الطبية.

٤. معالجة قضايا الصحة البيئية وذلك بضمان حصول المواطنين على الماء والهواء النقيين وعلى أرض نظيفة.

نساء العراق يناشدن الجهات الحكومية المعنية بتحسين معايير التعليم والتوظيف للكوادر الطبية المحترفة من خلال:

١. زيادة الموارد المالية لتعيين وتعليم المزيد من الكوادر الطبية المعنيين بقضايا صحة المرأة، ودعم الدورات التدريبية والخدمات في المراكز الصحية وبشكل كافٍ، مع إبداء المزيد من الإهتمام للمراكز الصحية في المناطق الريفية في العراق.

٢. توفير فرص التطوير المهني للارتقاء بالمهارات للمحافظة على الكوادر الطبية، مع وجوب توفير الحوافز لتشجيع ورفع أعداد الطلبة القادمين من المناطق الريفية للدراسة في مجالات الصحة.

٣. تحسين إدارة الموارد البشرية التابع لوزارة الصحة، لضمان جودة التعليم للكوادر الطبية وتكافؤ الفرص الطبية للتدريب.

٤. تطبيق التشريعات والتعليمات الإلزامية، لضمان أفضل الممارسات المهنية لكوادر الرعاية الصحية.

نساء العراق يناشدن الجهات الحكومية المعنية ضمان الحصول على برنامج وطني للصحة الوقائية بإشراف لجنة نزاهة طبية يتم تعيينها من خلال:

١. تأسيس وتطبيق نظام البطاقة الصحية لضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية.

٢. زيادة عدد وحدات رعاية الأم والطفل في جميع المستشفيات.

٣. تأمين الرعاية الصحية الخاصة والمناسبة للنساء والأطفال وكبار السن والمعاقين.

٤. تأسيس و تفعيل برنامج وطني ممّول بشكل ملائم، تكريساً لقضايا صحة المرأة، يتضمن تقديم خدمات الفحوصات الإلزامية قبل الزواج.[١]

نساء العراق يناشدن الجهات الحكومية المعنية دعم برنامج وطني ممّول بشكل ملائم لأمراض سرطان الثدي وعنق الرحم من خلال:

١. إقامة علاقات مع منظمات المجتمع المدني العراقية غير الحكومية لتوفير برامج دعم من قبل النساء لنساء مصابات بسرطان الثدي وعنق الرحم.

٢. تخصيص ميزانية مالية مناسبة لتطوير وإيصال الخدمات و الرعاية الصحية الفعالة لأمراض سرطان الثدي وعنق الرحم.

٣. إعداد وبث برامج تثقيفية و تعليمية على التلفاز بخصوص الوقاية و الكشف المبكر لأمراض سرطان الثدي وعلاجها، بالإضافة إلى برامج الدعم.

٤. إعداد مراكز إعادة التأهيل ومؤسسات رعاية مرضى السرطان ذات التجهيز الجيد في عموم المحافظات.

التعليم

التعليم حق أساسي لجميع المواطنين. نساء العراق يناشدن الحكومة بتوفير فرص التعليم لجميع النساء للحصول على تعليم ذي معايير ومستويات عالية. إن العراق الجديد يتطلع إلى مستقبل مشرق ومتفائل، والذي من شأنه تحديد العقبات والحلول لتطوير نظام تعليمي يتماشى مع المعايير الدولية.

"تعليم المرأة مهم جداً في المرحلة الراهنة من تاريخ العراق، لأن المرأة تربي أجيال العراق القادمة."

إحدى المشاركات

نساء العراق يناشدن الجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل تحسين البنية التحتية للتربية والتعليم وذلك من خلال:

١. إجراء تقييم في كل مجتمعات العراق، لتحديد المناطق التي تتمتع بعدد كافٍ من المدارس الإبتدائية والمتوسطة، وتحديد المناطق التي تحتاج بناء مدارس أخرى لخدمة سكانها. ويقوم فريق التقييم بمراجعة حالة المدارس الحالية، وما تحتاجه من ترميمات.

٢. الطلب من كل مجالس المحافظات إما تحديد وتخصيص قطعة أرض لإنشاء مدرسة عليها، أو بناية مناسبة يمكن إستخدامها كمدرسة.

٣. مناشدة المتبرعين الدوليين لتمويل وبناء المدارس إينما إقتضت الحاجة إليها، وكذلك توظيف اليد العاملة من السكان المحليين لغرض البناء والإشراف على المشاريع، لضمان توفير معايير البناء الملائمة.

٤. ضمان توفير الكتب والمستلزمات المدرسية لكلتا الفئتين الريفية والحضرية، ولكل طالب.

"لقد إستفدت من التجربة الكردية مع مجاميع العمل، ومن التقدم الذي حققته كردستان في مجال التعليم."

مشاركة عربية

نساء العراق يناشدن الجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل تحسين ومكافئة مهنة التعليم من خلال:

١. عمل دورات تدريبية للكوادر التدريسية الحالية، وكذلك لطلبة معاهد المعلمين، لمساعدتهم في تطوير المهارات المطلوبة لتوجيه وأرشاد الأطفال دون اللجوء إلى إستخدام العنف.

٢. العمل وبالتنسيق مع وزراة التربية والتعليم والمنظمات غير الربحية الدولية، لمساعدة التدريسيين العراقيين، في تقييم وتحسين مهاراتهم وجميع المعايير المهنية عموماً.

٣. تطوير وتنفيذ نظام مخصصات خطورة وتكاليف نقل وحوافز مهنية تدفع للتدريسيين.

٤. تطوير وتنفيذ نظام تأمين صحي وتأمين على الحياة للتدريسيين.

"إن جيل العراق القادم سيعمل على بناء الحضارة، وسيقود الوطن إلى الرفاهية والإزدهار، هذا الجيل الذي تربيه النساء العراقيات. لذا يعد تعليم المرأة العراقية قضية ستراتيجية وحاجة ملحة لبناء دولة العراق."

علاء مكي، عضو مجلس النواب العراقي (قائمة تجديد)
رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب العراقي

نساء العراق يناشدن الجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل تحسين برامج التعليم وذلك من خلال:

١. تأسيس لجنة عمل مؤلفة من تدريسيسن عراقيين وممثلين عن وزارة التربية والتعليم، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وخبراء في مناهج التعليم، للتشاور مع أصحاب الشأن فيما يخص مراجعة البرامج الدراسية، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسينها. وستقوم لجنة العمل بوضع الأولويات والخروج بتوصيات إلى الحكومة، لتطوير المناهج التعليمية.

٢. زيادة الدورات التدريبية ذات الكفاءة الجيدة وبكلتا اللغتين الرسميتين، وتوفير التعليم بالمحادثة باللغة الإنكليزية لطلبة المراحل الأولية.

٣. توحيد وقت الحصص الدراسية لجميع طلبة المراحل الإبتدائية والثانوية بـ ٣٠ ساعة دراسية في الإسبوع.

٤. زيادة عدد مقاعد الماجستير في الجامعة للنساء بغض النظر عن العمر والمعدل. وزيادة قبول خريجي الإعداديات المهنية لنيل درجة البكالوريوس.

نساء العراق يناشدن الحكومة من أجل تحسين النظام التعليمي، وذلك بتطبيق التغييرات التالية في التشريع والميزانيات:

١. حذف المادة ٤١.١[٢] من القانون الجنائي العراقي، وفرض عقوبات على المعلمين الذين يستعملون العقاب الجسدي لتأديب الأطفال.

٢. إعداد تشريع لمنع تدخلات الأحزاب السياسية في النظام التعليمي.

٣. تطبيق منح مخصصات النقل الحالية لطلبة الجامعات الذين يسكنون مناطق بعيدة عن الجامعة.

٤. تعديل الدستور العراقي لجعل التعليم إلزامياً لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم إلى مادون سن السادسة عشرة.

التمكين الاقتصادي

لجميع نساء العراق حق العيش بحرية وكرامة وحق التمكن إقتصادياً. إن الإستثمار المتزايد في الصناعة ورفع معدل الإنتاج، و تطوير الموارد و زيادة الدخل الشهري، و توفير السكن المناسب سيخلق بيئة إقتصادية تشارك فيها المرأة كمواطنة على قدم المساواة مع الرجل.

نساء العراق يناشدن الحكومة العراقية والجهات المعنية بزيادة الإستثمار وضمان إدراج النساء في تنمية الإقتصاد العراقي من خلال:

١. تنفيذ المادة ٣٥ من الدستور العراقي، والتي تسمح للنساء وبشكل خاص الأرامل منهن، والنساء اللاتي ليس لديهن دعم عائلي، في الحصول على المنح و القروض المحلية و الدولية منها لمساعدتهن في القيام بمشاريع عمل جديدة.

٢. دعم تأسيس الجمعيات المهنية لسيدات الأعمال، لتوفير البرامج التدريبية للنساء اللواتي يقمن بإدارة مشاريع إستثمارية وتجارية صغيرة.

٣. تفعيل دور النساء ممن يعملن كعضوات إرتباط ضمن الوزارات المختلفة عن طريق تحسين وتعزيز حصولهن على المعلومات، والقدرة على المساهمة في عمليات إتّخاذ القرارات، إلى جانب تنسيق أكبر مع وزارة الدولة لشؤون المرأة.

٤. زيادة فرص العمل المتوفرة للنساء، وذلك بإعادة إعمار الصناعات والمصانع العامة، وتوفير الحماية والأمن لضمان إعادة إعمار البنى التحتية الصناعية.

"يعمل البرنامج كمنبه يدعو لصحوة ويقظة كل النساء، كما ويساعد الجيل القادم منهن على التقدم والإزدهار."

إحدى المشاركات

نساء العراق يناشدن الحكومة العراقية والجهات المعنية بتطبيق المادة ٢٩ ؛ من الدستور، وتحسين المستوى المعاشي لجميع العراقيين، وذلك من خلال:

١. زيادة الحد الأدنى المضمون من الراتب الشهري لموظفي القطاعين العام والخاص.
٢. ضمان توفير الوحدات السكنية المناسبة للعوائل ذوي الدخل المحدود وبأسعار مناسبة.
٣. توفير منح مالية لطلاب المدارس ذوي الدخل المحدود، بغية تشجيعهم ودعمهم لحين إكمالهم الدراسة.
٤. ضمان التأمين الصحي، لأجل تحقيق المساواة بالحصول على حق الرعاية الصحية الجيدة لجميع العوائل العراقية.

نساء العراق يناشدن الحكومة العراقية والجهات المعنية بتحسين مستويات الدعم الإجتماعي للنساء العاطلات والأطفال وكبار السن من خلال:

١. تطبيق التشريعات التي تمنع عمالة الأطفال وإستغلالهم.
٢. ضمان التوزيع العادل للأراضي والمعدات الزراعية للنساء والرجال.
٣. أخذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان بنظر الإعتبار، وزيادة عدد ونوعية الخدمات المقدمة لكبار السن والمعاقين والأيتام في المراكز الإجتماعية، وتوفير دخل مضمون لكبار السن مساوٍ للحد الأدنى لمستوى دخل الفرد البالغ العامل.
٤. دعم النساء العاطلات عن العمل، من خلال خلق فرص عمل تناسب مهاراتهن ومستوى معرفتهن.

نساء العراق يناشدن الحكومة العراقية والجهات المعنية بتعديل وتفعيل قانون العمل لحماية النساء العاملات في القطاعين العام والخاص، وكذلك أطفالهن من خلال:

١. ضمان متطلبات التعيينات المركزية للنساء من خلال وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء.

٢. ضمان تأسيس مراكز رعاية ورياض الأطفال في جميع المؤسسات العامة والخاصة، لضمان الرعاية الجيدة لأطفال النساء العاملات.

٣. تعديل فقرات قانون التقاعد من أجل أن يكون شرط التقاعد مبني على سنوات الخدمة أو العمر، وأن يتوفر حق التمتع بالحقوق التقاعدية بمجرد بداية التقاعد.[٥]

٤. توفير فرص متكافئة للنساء، للوصول إلى مواقع صنع القرار العليا في الوزارات.

المشاركة السياسية

تتطلع النساء العراقيات بأخذ مكانهن الملائم والمساوي في المجتمع. ومن أجل تحقيق مساواة كاملة لهن، عليهن أن يتمتعن بفرص متساوية في المشاركة بأعلى مستويات المجتمع، كصانعات قرار حقيقيات، وكشريكات في عراق المستقبل.

نساء العراق يناشدن ألاحزاب السياسية بتحقيق المساواة للنساء من خلال:

١. زيادة نسبة مشاركة المرأة في جميع هيئات صنع القرار الحزبية بنسبة ٥٠٪، وزيادة نسبة مشاركتها في جميع اللجان الحزبية الأخرى بما لايقل عن ٢٥٪.

٢. توفير تدريب إعلامي نوعي ومتميز للنساء العضوات في ألاحزاب السياسية، وتخويل المكتب الإعلامي لكل حزب بتقديم النساء السياسيات بفاعلية على وسائل الإعلام، والظهور في البرامج الإعلامية كـ (التلفزيون والراديو والصحف والمجلات) المهتمة بتقديم النساء.

٣. العمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، لتطوير وتطبيق البرامج التدريبية للنساء والشباب بشكل خاص.

٤. زيادة عدد النساء المرشحات ذوات المؤهلات العالية، وضمان ترشيحهن من قبل المكاتب الحزبية النسوية وتوفير الدعم المالي والتنظيمي والشخصي لهن قبل وأثناء العملية إلانتخابية.

"من أجل إحداث تغيير، وجب علينا وضع رؤية مشتركة. وسيكون المجتمع المدني قادراً على الإشارة إلى البرنامج كصورة للقضايا التي تود المرأة طرحها. ولكون المرأة تمثل نسبة تصل إلى ٥٤٪ من الشعب العراقي، فقد آن الأوان لإتخاذ وسائل للتأثير على كيفية صنع القرار."

سوزان عارف
رئيسة منظمة تمكين المرأة

نساء العراق يناشدن منظمات المجتمع المدني بتعزيز حقوق المرأة، لمشاركة سياسية أكبر من خلال:

١. العمل بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والتربوية، وبمساعدة النساء ذوات الثقافة العالية، لتطوير الخبرة المهنية للنساء اللاتي يشغلن مناصب حكومية.

٢. تطوير وتقديم البرامج، لرفع الوعي بين النساء، حول أهمية السياسة وحقوق المرأة السياسية، والعملية السياسية.

٣. الضغط على وسائل الإعلام المتنوعة، ومن ضمنها الصحف ومحطات الإذاعة ومحطات التلفزيون والمجلات، لزيادة تغطية قضايا التي تشارك فيها المرأة سياسياً، والأحداث والقضايا ذات الاهمية للمرأة العراقية.

٤. العمل سويةً مع المنظمات غير الحكومية العراقية للضغط على صانعي القرار، لضمان التغييرات في السياسات العامة، من ضمنها التغييرات التي تشجع زيادة مشاركة المرأة سياسياً، كناخبات وناشطات حزبيات، ومرشحات.

"من الجيد مشاركة الرجل بشكل متساوٍ في البرنامج الوطني للمرأة، لتوعيتهم بدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية."

إحدى المشاركات

نساء العراق يناشدن مجلس النواب بزيادة مشاركة المرأة من خلال:

١. العمل على تحقيق المساواة من خلال زيادة نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب، بحيث تتجاوز الـ ٢٥ ٪ وهي الحد الأدنى من الكوتا.[٦]

٢. زيادة حجم لجنة المرأة في مجلس النواب لتصل إلى ١٥ عضواً على الأقل، وتمكين اللجنة، بالإتفاق مع منظمات المجتمع المدني، لتركيز إهتمام الرأي العام حول القضايا المهمة للنساء وعوائلهن.

٣. زيادة نسبة مشاركة المرأة في جميع اللجان البرلمانية لتصل إلى ٢٥ ٪، وضمان وجود المرأة في كل لجنة إما كرئيس لجنة، أو نائب رئيس لجنة.

٤. تطبيق المواد الدستورية ١٤ و١٦ و ٢٠ و ٤٦ و ٤٩[٧] والتي تتعلق بحقوق المرأة، وفقاً للمواثيق والإتفاقيات الدولية.

نساء العراق يناشدن الجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل أن يكون للمرأة دور أكبر في الحكومة من خلال:

١. تأسيس وزارة للمرأة، برئاسة وزيرة ذات مؤهلات عالية، على أن تعمل هذه الوزارة بميزانية وموارد بشرية مناسبتين، وأن تلعب دوراً مؤثراً داخل الحكومة.

٢. زيادة عدد النساء في جميع مستويات صنع القرار العليا في الوزارات، وذلك من خلال تحقيق نسبة الـ ٢٥ ٪ نساء من كبار الموظفين المعينين ، وضمان وجود نسبة لاتقل عن الـ ٢٥ ٪ نساء في الوفود الدولية.

٣. العمل للحصول على التزام من وزارة المرأة، عند تفويضها، لتنسيق النشاطات الدورية النسوية ذات الكلفة البسيطة، وتأسيس لجان للعمل على القضايا التي تهم المرأة.

٤. تشكيل لجنة تتألف من ممثلين من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومجلس النواب ووزارة المرأة، على أن يكون ٥٠ ٪ من أعضاءها من النساء، وأن تترأس اللجنة إمرأة ناشطة ذات خبرة. وتقوم هذه اللجنة بمراجعة جميع القوانين والتشريعات، لتحديد البنود التي تتضمن التمييز ضد المرأة، والتي تحتاج إلى تعديل لإقصاء التمييز المؤسساتي.

البرنامج الوطني للمرأة

ردود أفعال أصحاب الشأن

ردود أفعال أصحاب الشأن

تم إرسال المسودة النهائية للبرنامج الوطني للمرأة إلى عدد من الوزارات، وعدد من منظمات المجتمع المدني العراقية، وكل عضوات مجلس النواب، وطُلِب منهم تحديد المجالات التي يعتقدون أنها تتعارض مع رؤيتهم للعراق، أو تتعارض مع الواقع الحقيقي في القطاعات التي تمت مناقشتها، أو تتعارض مع الآراء السياسية والدينية لهم.

ولقد إستجاب الذين راجعوا هذا البرنامج، وبالإجماع، بأن الوثيقة تتوافق مع معتقداتهم وآرائهم. والأمر الأكثر أهمية من ذلك، أنهم بينوا أن البرنامج لا يتعارض مع القيم الأخلاقية والدينية والسياسية التي يؤمنون بها.

"لقد أثبتت المرأة العراقية، طوال الأيام الصعبة، بأنها العمود الفقري للإقتصاد والإدارة والثقافة والتربية والتعليم. وأن المرأة العراقية عماد المستقبل."

ميسون الدملوجي – عضو مجلس النواب العراقي (نائب رئيس لجنة شؤون مؤسسات المجتمع المدني في مجلس النواب العراقي)

"تحتاج المرأة العراقية إلى الدعم من النساء العراقيات الأخريات أولاً، ثمّ من الحكومة ومن مجلس النواب."

إحدى المشاركات

ولقد طلِبَ منهم أيضاً أن يسلطوا الضوء على قضايا أخرى ذات أهمية، والتي لم تُدرج في البرنامج. وقد بين الذين إستجابوا لهذا الطلب من الحكومة ومن مؤسسات المجتمع المدني بعض الأولويات المهمة التالية، والتي يعتقدون وجوب طرح المجتمع العراقي لها في المستقبل:

الرعاية الصحية

١. توفير رعاية صحية أساسية للنساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة، وتطوير نظام دوري للزيارات المنزلية لإجراء الفحوصات لهم.

٢. دعم المرأة من خلال بناء المزيد من معاهد التمريض، وتوفير الدعم الإقتصادي والمعنوي للنساء، للانخراط في هذه المعاهد، وإستمرار تعليم الممرضات الحاليات.

٣. تأسيس مراكز متخصصة لتشخيص حالات العقم وعلاجها، وتوفير التجهيزات والخبرات اللازمة لتشغيل هذه المراكز.

٤. تأسيس قانون أو تشريع إداري يمكن النساء من التخصص في كل مجالات الجراحة العامة، وخصوصا مجال التخدير، وأن لا يقتصر عملهن على الجراحة النسائية.

"لقد أخذت المرأة العراقية دورها في عملية بناء المجتمع العراقي ببسالة، وتجاوزت كل العقبات، وخرجت منها منتصرة."

د. خلود سامي عزارة آل معجون – وزير الدولة لشؤون المحافظات ووزير الدولة وكالة لشؤون المرأة

"كان مؤتمر البرنامج الوطني للمرأة خطوة مهمة وضرورية، ومن المهم أن تدخل توصياته حيز التطبيق، وأن لا تبقى مجرد حبر على ورق."

هاوراز شيخ أحمد – عضو برلمان إقليم كردستان العراق (الإتحاد الإسلامي الكردستاني)

٥. تشجيع تنمية القطاع الصحي الخاص، خصوصاً في مجال زيادة توفير عدد أكبر من قاعات الولادة وقاعات التمريض للأطفال حديثي الولادة.

٦. تأسيس صالات طواريْ مجهزة بشكل جيد في المناطق الريفية، مع كادر تمريضي مدرب بشكل جيد لمساعدة النساء عند الولادة.

"لإحداث تغيير فعلي في بلدنا، لا بدّ لنا من تحقيق أشكال التغيير المنصوص عليها في البرنامج."

إحدى المشاركات

التعليم

١. محاربة ظاهرة الدروس الخصوصية التي يعطيها المعلمين والمدرسين العاملين في المدارس العامة لطلابهم.

٢. تطوير النظام التعليمي ليواكب المناهج الدراسية العالمية، وطرائق التدريس، ومعايير التدريس، خصوصا في مجال التكنولوجيا.

"ليس البرنامج مجرد حبر على ورق بل هو يبحث عن حلول عملية."

إحدى المشاركات

ملاحظات ختامية

١ فحوصات ماقبل الزواج هي الفحوصات الجينية للكشف عن إحتمالية حمل الأمراض الوراثية.

٢ أحكام المادة (٤١) في قانون العقوبات العراقي: – لا جريمة إذا وقع الفعل في الوقت الذي تمارس حقك المشروع بمقتضى القانون، وأدناه إشارة إلى مايعتبر حق مشروع: ١ – تاديب الزوج لزوجه، وتاديب الآباء لأبناءهم والمعلمين لتلاميذهم ومن في حكمهم، في حدود ما هو مقرر قانوناً أو عرفاً.

٣ المادة (٢٥) من الدستور العراقي: تكفل الدولة إصلاح الإقتصاد العراقي وفق أسس إقتصادية حديثة وبما يضمن إستثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته.

٤ المادة (٢٩) من الدستور العراقي:
أولاً:
أ – الأسرة أساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية و الأخلاقية والوطنية.
ب – تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشئ والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.
ثانيًا: للأولاد حقٌ على والديهم في التربية والرعاية والتعليم، وللوالدين حقٌ على أولادهم في الإحترام والرعاية، ولاسيما في حالات العوز والعجز والشيخوخة.
ثالثاً: يحظر الإستغلال الإقتصادي للأطفال بصوره كافة، وتتخذ الدولة الإجراءات الكفيلة بحمايتهم.
رابعاً: تمنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع.

٥ التعديل رقم (١) لقانون التقاعد العراقي رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٧ الفقرة ثانياً: تتحتم إحالة الموظف إلى التقاعد في إحدى الحالتين الآتيتين:
أ) عند إكماله سن الثالثة والستين من العمر، وهي السن القانونية للتقاعد، بغض النظر عن مدة الخدمة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.
ب) إذا قررت اللجنة الطبية الرسمية المختصة عدم صلاحيته لمزاولة الخدمة.

٦ وفقاً لدستور حكومة أقليم كوردستان العراق، فأن نسبة عضوية النساء في برلمان كوردستان هي ٣٠٪.

٧ الدستور العراقي

المادة (١٤): العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييزٍ بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الإقتصادي أو الإجتماعي.

المادة (١٦): تكافؤ الفرص حقٌ مكفولٌ لجميع العراقيين، وتكفل الدولة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

المادة (٢٠): للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والإنتخاب والترشيح.

المادة (٤٦): لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناءً عليه، على أن لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية.

المادة (٤٩):
اولاً :ـ يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم إنتخابهم بطريق الإقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه.
ثانياً :ـ يشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب أن يكون عراقياً كامل الأهلية.
ثالثاً: تنظم بقانونٍ، شروط المرشح والناخب و كل ما يتعلق بالإنتخاب.
رابعاً: يستهدف قانون الإنتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب.
خامسا : يقوم مجلس النواب بسنِ قانونٍ يعالج حالات إستبدال أعضائه عند الإستقالة أو الإقالة أو الوفاة.
سادساً: لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب، وأي عملٍ أو منصبٍ رسمي آخر.

NDI
المعهد
الديمقراطي
الوطني
للشؤون الدوليّة